بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة الأوراق المالية

الرقم: 1381/2/8

التاريخ: 2015/5/20

عطوفة السيد باسل الطراونة المحترم

المنسق الحكومي لحقوق الانسان

رئاسة الوزراء

تحية طيبة وبعد،،،

أشير إلى كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم 10555/18/11/1 المؤرخ في 2015/03/10 بخصوص تزويدكم بتقرير دوري يقدم كل ثلاثة أشهر يتضمن مجموعة الإجراءات والمتابعات المنفذة لدى الهيئة على الصعيد الحكومي حيال منظومة حقوق الإنسان، بهذا الخصوص أرجو إعلامكم بما يلي :

أولاً : فيما يتعلق بالتشريعات، نرجو أن نؤكد على ما ورد في كتابنا رقم 1447/2/8 تاريخ 2014/6/10 الموجه إلى دولة رئيس الوزراء الأفخم والذي يشير الى أن قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه لا تتعارض مع الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي صادقت عليها المملكة.

ثانياً: وفيما يتعلق بالسياسات والممارسات، فقد عملت هيئة الأوراق المالية على إيلاء جل الاهتمام لمنظومة حقوق الإنسان من حيث السياسات والممارسات أثناء قيامها بأعمالها المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه من خلال اجراءات من أهمها ما يلي :

- إصدار التشريعات الضرورية المنظمة للفعاليات المختلفة في السوق.
- تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال توفير المعلومات المطلوبة.

فالإفصاح عن المعلومات الهامة والضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري يعتبر من أهم العناصر التنظيمية التي يجب أن تتوفر في أي سوق منظم للأوراق المالية، لما لذلك من دور هام ورئيسي في الإرتقاء بأداء هذه الأسواق وتحقيق العدالة والكفاءة ودعم

حماية المستثمرين فيها مما يعزز المناخ الاستثماري وثقة المستثمرين في هذه الأسواق.

- اعتماد معايير السلوك المهني للعاملين في مؤسسات السوق وشركات الخدمات المالية بحيث تضمن هذه المعايير قيام العاملين في هذه المؤسسات بواجبهم في حماية حقوق المتعاملين والأطراف المرتبطة بهذه الجهات.
- تلقي الشكاوى من الجمهور والتحقيق والبت فيها وفق آلية معلنة وشفافة حيث يوجد في الهيئة لجنة خاصة تتلقى الشكاوى من الجمهور وتعمل على دراستها والتحقيق فيها ومن ثم اتخاذ الاجراءات المناسبة التي تضمن عدم المساس بحقوق المتعاملين في السوق أو أي من الأطراف ذات العلاقة.
- التوعية المستمرة بكافة الأمور المتعلقة بالاستثمار في السوق للجمهور ولكافة شرائح المجتمع بما في ذلك الطلبة والمستثمرون والمهنيون من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة سواء كان ذلك من خلال وسائل الإعلام أو تضمين المناهج التعليمية في المدارس والجامعات مواد تتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، أو من خلال النشرات ومحاضرات التوعية وغيرها، مما يعزز المعرفة وقدرة الجمهور على اتخاذ خطوات الاستثمار بشكل مدروس مستند الى معلومات ومبادىء علمية ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم وبالتشريعات التي تحكم السوق.
- الرقابة اليومية على التداول من خلال أحدث أنظمة الرقابة الإلكترونية بما يمنع ويحد من التلاعب في السوق والممارسات غير القانونية.
- التفتيش المستمر على شركات الخدمات المالية بما يضمن قيامها بعملها والتزامها بالتشريعات وبالضوابط التي تضعها الجهات الرقابية بالشكل الذي يحقق مصالح المستثمرين والمتعاملين معها.
- انشاء مكتب متخصص لخدمة الجمهور يقوم بتقديم مختلف انواع المساعدة والارشاد لمتلقي الخدمة، وتوجيهه للدوائر وللموظفين المختصين لتقديم افضل خدمة ممكنة له.

ثالثاً: تلتزم الهيئة بكافة التعاميم الصادرة عن دولة رئيس الوزراء والمتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان ومنها التعميم الصادر بتاريخ 2014/10/12 بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 34879/1/11/83 والمتعلق بإعطاء الأولوية في الدور للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى وتخصيص موظف خدمة جمهور للقيام بمتابعة جميع معاملاتهم.

رابعاً: قامت الهيئة وفي سياق توجهات الحكومة الى دمج الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الوظيفة العامة بتعيين موظفين اثنين من ذوي الاحتياجات الخاصة في ملاك الهيئة وبنسبة تشكل تقريباً 2% من اجمالي عدد الموظفين فيها.

خامساً: تطبق الهيئة قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وبما لا يتعارض وأحكام قانون الأوراق المالية، حيث تقوم بنشر التقارير الإفصاحية التي ترد إليها بشكل دوري وذلك لضمان اطلاع جميع المستثمرين على حد سواء بالمعلومات الإفصاحية التي تساعدهم في اتخاذ قرارهم الاستثماري، كما تقوم الهيئة عند إصدارها للتقارير السنوية بتضمين تلك التقارير للتدابير والعقوبات التي قامت باتخاذها بحق الأشخاص والجهات المخالفة لأحكام قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه.

سادساً: قامت هيئة الاوراق المالية بتزويدكم بردها على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 46808/18/11/1 تاريخ 2014/12/29 والمتعلق بالرد على التوصيات الواردة في تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان للعام 2013 وذلك بموجب كتابها رقم 88/2/8 تاريخ 2015/1/18.

سابعاً: تعكف الهيئة على متابعة كل ما يستجد في منظومة حقوق الإنسان وتطوير سياستها وممارستها بما ينسجم وتلك المنظومة من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لغايات متابعة مثل هذه المسائل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد صالح الحوراني

رئيس هيئة الأوراق المالية